

بناء الدولة الحديثة في مصر

أولاً: خروج الحملة الفرنسية والصراع السياسي في مصر 1801-1805م

شهدت مصر بعد خروج الحملة الفرنسية فترة من الاضطراب والفوضى، وتنازع ثلاث قوى على السلطة: لاحظ الشكل التالي وتعرف هذه القوى المتنازعة ومبررات كل منها لتولى حكم مصر:

(العثمانيين) الأتراك

كانت مصر قبل مجيئ الحملة الفرنسية تتبع الحكم العثماني، لذلك تطلع السلطان العثماني إلى إعادة بسط حكمه ونفوذه على مصر فقام بتعيين خسرو باشا واليًا - محاربة المماليك والقضاء عليهم وإيقاع الفرقة والانقسام بين المماليك والتخلص من زعمائهم -

الإنجليز

لكأت إنجلترا في سحب قواتها من مياه البحر المتوسط بعد خروج الحملة الفرنسية لأنها كانت تطمح في بسط نفوذها على وادي النيل واحتلال بعض المواقع المهمة على شواطئ البحر المتوسط والبحر الأحمر لتأمين طريق مواصلاتها إلى الهند، ومن هنا لم تكن تفكر في إجلاء قواتها عن مصر. حدث تقارب بين الإنجليز والمماليك بسبب تدخل الإنجليز لدى السلطان العثماني للحيلولة دون تنفيذ إعدام زعماء المماليك، إلا أن إنجلترا سرعان ما تخلت عن المماليك بعد استعادة فرنسا علاقتها مع الدولة العثمانية، فخشيت أن تؤثر مساندتهم للمماليك على علاقتهم بالسلطان العثماني وطلبت من المماليك الخضوع للحكم العثماني.

المماليك

أردوا استعادة حكمهم للبلاد مرة أخرى، لذلك فكروا في الاستعانة بالإنجليز ضد الأتراك، ولم يبد الإنجليز من ناحيتهم أية اعتراضات بل تركوا المماليك يعيشون في وهم عودتهم لحكم البلاد بمساعدة إنجليزية، وفي الوقت نفسه كان الإنجليز يفكرون في استخدام المماليك لنفس الغرض

وانتهى هذا الصراع بين القوى الثلاث على إعادة مصر تحت حكم الدولة العثمانية ورحيل إنجلترا عن مصر وفقًا لصالح إيمان (مارس ١٨٠٣م)، ولكن تجدد الصراع بين المماليك والعثمانيين بعد خروج إنجلترا، واستطاع المماليك احتلال المنيا والسيطرة على الملاحة في نهر النيل

نجح محمد علي في كسب عطف الشعب المصري وثقة زعمائه قبل توليه الحكم؛ فهل تعرف عوامل نجاحه وبروز شخصيته في مصر؟ تعال نتعرف معًا:

- دخلت البلاد في فترة من الفوضى والصراعات بين الفرق السياسية المتناحرة
- تعدد الولاة في فترة قصيرة
- ساءت الأحوال الاقتصادية، وعجز الولاة عن دفع رواتب الجند فثاروا على الولاة، وتعرض الولاة للسجن والاعتقال، ومنهم من تعرض للقتل، ومنهم من لاذ بالفرار، ونجح المماليك في طرد القوات العثمانية من القاهرة
- وتولى المماليك الحكم وساءت الأحوال الاقتصادية مما أدى إلى قيام ثورة الشعب في مارس ١٨٠٤

:أمام تطور هذا الموقف قام (محمد على) بما يلي

.الانضمام إلى العلماء والمشايخ، والاختلاط بالأهالي الساخطين، لأنه خشى أن تصيب الثورة جنوده

.تعهد للعلماء بأن يبذل قصارى جهده لرفع الضريبة عن الناس

.نزل بجنوده إلى الشوارع وأوصاهم باحترام الشعب

.هاجم مراكز المماليك وحاصر بيوت زعمائهم، فهربوا إلى الصعيد فحدث فراغ سياسى فى الحكم بالقاهرة

اقترح محمد على إطلاق سراح خسرو باشا من سجنه بالقلعة وتعيينه واليا، فارتفع مركزه، فلما اعترضت فرق الأرنؤود على إعادة تعيين خسرو باشا، اقترح (محمد على) تعيين خورشيد باشا محافظ الإسكندرية باعتباره عثمانياً

بهذه السياسة كسب محمد على عطف الشعب وثقة زعمائه، وبدأ الناس ينظرون إليه كرجل عادل يكره الظلم، ولكن لم يكن خورشيد باشا ليطمئن لموقف (محمد على) فعلم على التخلص منه، وفى سبيل ذلك أقدم على ما يلي

.طلب من محمد على التوجه إلى الصعيد لمحاربة المماليك

طلب من السلطان العثماني إرسال فرق عسكرية لتدعم سلطة الدولة، فأرسل له السلطان فرقاً عرفت بالدلاة (المتهورين المجانين) حيث أخذوا يعيشون فى الأرض فساداً ونهباً

طلب من السلطان استدعاء فرق الأرنؤود والألبان التى يتزعمها (محمد على) إلى استانبول، فرفض محمد على تنفيذ ذلك بتأييد العلماء، فما كان من خورشيد إلا أن استصدر من السلطان قراراً بتعيين محمد على واليا على جدة فى (مايو ١٨٠٥ م) لكنه لم يمثل أيضاً استناداً إلى تأييد العلماء

:قوة الشعب المصرى

زاد وعى الشعب المصرى وزاد قوته، وظهر زعمائه، منذ أيام الغزو الفرنسى لمصر ومقاومة الفرنسيين، واتسعت خبرات زعماء المصريين بالدخول فى تجارب الحكم والسياسة مع الفرنسيين والاطلاع على المعارف الجديدة، ولقد أسهمت كل هذه الأحداث فى بروز شخصيات معينة من العلماء والأشراف والتجار التى ساعدت فى التخلص من الفرنسيين والمماليك والإنجليز، وتعيين محمد على حاكماً على مصر أهم الزعماء المصريين الذى ساهموا فى تعيين محمد على واليا على مصر

- الشيخ عبد الله الشرقاوى
- (السيد عمر مكرم نقيب الأشراف
- السيد محمد السادات (من قيادات الطرق الصوفية

:ثورة الشعب المصرى وتعيين (محمد على) واليا على مصر

زاد غضب المصريين ضد فرق الدلاة وضد فرض الضرائب، فاجتمع زعماء الشعب من العلماء ونقباء الطوائف بدار المحكمة فى (١٣ مايو ١٨٠٥ م)، وقرروا عزل خورشيد باشا وتعيين محمد على واليا بدلاً منه، وأخذوا عليه العهود والمواثيق أن يسير بالعدل، وألا يبرم أمراً إلا بمشورتهم، وكانت هذه أول مرة فى تاريخ مصر الحديث التى يعزل فيها الوالى بإرادة الشعب، ويعين آخر بإرادة الشعب، ومن ثم ترجع قيمة هذا الحدث فى أنه يعد أول صك اجتماعى فى مصر والوطن العربى. وكان طبيعياً ألا يستسلم خورشيد باشا لعزله وتعيين محمد على، وأثر المقاومة فدارت المعارك وتزعم عمر مكرم المقاومة لصالح محمد على، حتى جاء رسول السلطان بالموافقة على تولية محمد على حيث رضى بذلك العلماء والرعية

ثانيًا: توطيد سلطة محمد علي

قبل أن يتفرغ محمد علي لأمر بناء الدولة في المجالات الاقتصادية والإدارية، كان عليه أن يطمئن لاستقرار الحكم في يده خالصًا من عداء السلطان العثماني له، وكذلك إنجلترا، ومن منافسة القوى السياسية الداخلية الممثلة في الزعامة الشعبية والمماليك.

١- مواجهة التحالف المملوكي الإنجليزي

رأت بريطانيا في تولية محمد علي تهديدًا لمصالحها في مصر، فطلبت من السلطان العثماني إسناد ولاية مصر إلى محمد بك الألفي أو أي وال آخر بدلاً من محمد علي، فوافق السلطان وأصدر فرمان ١٨٠٦ م بنقل محمد علي إلى ولاية سالونيك وتعيين (موسى باشا) واليا على مصر، ولكن محمد علي اتصل بالسيد عمر مكرم ممثل الزعامة الشعبية المصرية، واتفقا على ترتيب الأمور وعدم الامتنال للسلطان العثماني ومقاومة الأتراك والمماليك معًا، وهنا اضطر السلطان العثماني إلى التخلي عن فكرة عزل محمد علي من ولاية مصر وتثبيتته مقابل دفع أربع آلاف كيس نقود، مما أدى إلى تدهور العلاقة بين بريطانيا والسلطان العثماني، فانتهزت بريطانيا فرصة تدهور علاقاتها مع السلطان العثماني، وأرسلت حملة بحرية بقيادة (فريزر) للاستيلاء على مصر.

٢- مواجهة حملة فريزر (مارس ١٨٠٧م)

نزلت الحملة إلى الإسكندرية ومنها إلى رشيد والحماد، وكان الألفي قد مات قبل وصولها بشهرين تقريبًا، ولم تكن إنجلترا تعلم بذلك، كما كان محمد علي لا يزال في الصعيد يطارد المماليك، ووقع عبء النضال والمقاومة على المصريين الذين قاوموا الإنجليز بضرأة في شوارع رشيد وفي الحماد، وأسروا بعض الإنجليز، وقتلوا البعض الآخر، فتقهقر الإنجليز إلى الإسكندرية للاحتماء بها.

في تلك الأثناء عاد محمد علي من الصعيد وزحف إلى الإسكندرية لإخراج الإنجليز منها، وضرب الحصار حول المدينة فلم يجد فريزر مفرًا من طلب الصلح والجلء مقابل الإفراج عن الأسرى، ووافق محمد علي ودخل الإسكندرية ظافرًا.

لقد كانت النقطة الشعبية هي القوة الدافعة وراء حكم محمد علي، وقد أدرك محمد علي قوة: **القضاء على الزعامة الشعبية - ٣** الزعامة الشعبية ودورها في توليته الحكم، والقيود التي فرضتها عليه عند قبوله الولاية، كما بدأ يتوجس من زيادة مكانة عمر مكرم في نفوس الناس نظرًا لدوره الواضح في رسم خطوط مقاومة حملة فريزر. وقد رأى محمد علي ضرورة أن ينفرد بالحكم دون وصاية شعبية، وأخذ يترقب الوقت المناسب للتخلص من الزعماء الوطنيين، أمثال: السيد عمر مكرم، وقد ساعده في بلوغ أهدافه انقسام القيادات الشعبية فيما بينها حول تقدير مكانة عمر مكرم نفسه، ومكانته التي يتمتع بها بين الناس، حيث أخذ منافسوه يدسون له عند محمد علي، وانتهاز محمد علي الفرصة ليزيد من انقسام الزعامات الشعبية ثم وقعت الأزمة، فنتيجة لانخفاض فيضان النيل أغسطس (١٨٠٨م) ساءت الأحوال وارتفعت الأسعار، وزادت الحكومة الضرائب، فاحتج الناس لدى العلماء، وطالب العلماء بدورهم محمد علي بتخفيف الأزمة عن طريق عدم تحصيل الضرائب المقررة، فنهزم محمد علي لأنهم لم يفعلوا مع الناس مثلما فعل هو معهم، وكان محمد علي يشير بذلك إلى أنه أعفى العلماء الملتزمين من دفع ضرائب الفائض من التزامهم فوضعهم بذلك في مأزق مع الناس. وانتهاز محمد علي هذه الأزمة الاقتصادية ليتخذ بعض القرارات فيما يتعلق بالضرائب والملكية تحقق له أغراض السيطرة والانفراد بالحكم وكان لابد من موافقة السيد عمر مكرم على هذه القرارات طبقًا لشروط التولية، لكن عمر مكرم رفض التباحث مع محمد علي، وانتهزت العناصر المنافسة لعمر مكرم الفرصة، وأخذت توغر صدر محمد علي ضده، فعزله من نقابة الأشراف ونفاه إلى دمياط (١٨٠٩م) وتولية محمد السادات بدلاً منه والذي أصبح أداة طيعة في يد محمد علي.

ثالثًا: مظاهر بناء الدولة الحديثة في عهد محمد على:

من الملاحظ أن محمد على في سياسته في مصر كان يختلف عن المماليك، إذ كان متأثرًا بالبيئة الأوربية التجارية التي عاش فيها **:الأحوال الاقتصادية - ١** قبل أن ينخرط في الجيش العثماني. وفما يلي تفصيل لمظاهر بناء محمد على للدولة الحديثة في مصر. ١. نظم محمد على الاقتصاد المصري في الزراعة والصناعة والتجارة على قاعدة الاحتكار، **والاحتكار يعنى** أن تقوم الحكومة ممثلة في محمد على بتحديد نوع الغلات التي تزرع ونزع المصنوعات التي تنتج وتحديد أثمان شرائها من المنتجين وأثمان بيعها في السوق، أو هو نوع من التوجيه الاقتصادى تحت إشراف الدولة، وذلك ليضمن الدخول في سوق التجارة الدولية منافسًا لغيره من الدول. **وسنتعرف فيما يلي على نظام الاحتكار في المجالات الاقتصادية المختلفة.**

الزراعة:

قام محمد على خلال ستة أعوام (١٨٠٨ م - ١٨١٤ م) بسلسلة من الإجراءات أدت إلى تغير أوضاع الملكية والحياسة الزراعية، لاحظ الشكل التالى وتعرفها:

- إلغاء نظام الالتزام حين صادر أراضي الملتزمين وسجلها باسم الدولة
- ضبط أراضي الأوقاف لصالح الدولة وكذلك المساحات التي عجز أصحابها عن إثبات حيازتهم لها
- إعادة توزيع مساحات الأراضي الزراعية على الفلاحين، بحيث يخصص لكل أسرة ما بين ٣-٥ أفدنة حسب قدرة كل منها، وذلك للانتفاع بها بشرط دفع ما تقرره الحكومة من ضرائب

الصناعة:

كانت أحوال الصناعة عندما تولى محمد على حكم البلاد لا تلائم حاجة الجيش، والأسطول، ذلك أن نظام طوائف الحرف الصناعية خضع في أواخر الحكم العثماني للحكومة وأصبح شيخ الطائفة ملتزمًا، وأصبح حق الالتزام يعطى لمن يدفع أكثر. ولم تعد الطائفة مجالاً للارتقاء بالمهنة. ولذا رأى محمد على أن احتكار الإنتاج الحرفى أو خضوع الصناعات لنظام الاحتكار، وسيلة لتنظيم الصناعة لكي تحقق أهداف بناء القوة الذاتية للبلاد وطبقًا لسياسة الاحتكار كانت الحكومة تقوم بمهمة توجيه الإنتاج عن طريق ما يلي:

إمداد الصناع بالمواد الخام اللازمة للصناعة بالثمن الذى تحدده الحكومة.

شراء المنتجات بالسعر الذى تحدده الحكومة.

رفع أسعار بيع المواد الخام للصناع وخفض أسعار شراء منتجاتهم لتحقيق الربح المناسب.

:وقد ساعدت هذه السياسة محمد على فى تطوير الإنتاج الصناعى بالإجراءات التالية:

إقامة مصانع حكومية تتبع الدولة مباشرة (قطاع عام)، وذلك لتوفير الصناعات المطلوبة، واستقدم خبراء من الخارج -

إجبار مشايخ الحارات على جمع الصببة للعمل فى مصانع الدولة إجباريًا، فأصبحت بمثابة مدارس صناعية.

تخصيص بعثات للخارج منذ فترة مبكرة (١٨٠٩م) لدراسة فنون الصناعة المختلفة وترجمة الكتب الصناعية -

التجارة -

خضعت التجارة أيضًا للاحتكار فى عهد محمد على

التجارة الداخلية

احتكر محمد تسويق جميع الحاصلات الزراعية

التجارة الخارجية قامت بها الدولة مباشرة حيث

احتكر محمد على تجارة الواردات وكان لا يشجع الاستيراد كثيرا، إذ كان يرى أن الدولة القوية هي التي تزيد صادراتها على واردتها كان محمد علي يبيع للتجار الأجانب في الداخل والخارج.

النقل والمواصلات -

اتصل بتسهيل الإنتاج الزراعي والصناعي والتجاري، عديد من الإجراءات التي اتخذتها الدولة

تمهيد الطرق البرية بناء أسطول في البحرين الأحمر والمتوسط إصلاح الموانئ، وخاصة ميناء الإسكندرية تطهير البحر الأحمر من القرصنة

الحياة السياسية في عصر محمد علي

كانت الحكومة المصرية على عهد محمد علي حكومة مطلقة تسود فيها قاعدة حكم الفرد، ولكن الفارق بينها وبين ما كانت عليه في عصر المماليك أن محمد علي باشا وضع نظاما لإدارتها، فحل هذا النظام محل الفوضى والارتباك، فهو وإن كان يعد من دعاة الحكم المطلق (وهذه نقطة ضعف في تاريخه) إلا أن ميزته أنه كانت لديه فكرة النظام والإصلاح كما أنه كان يميل إلى مشاورة مستشاريه في الأمور قبل إبرامها.

الدواوين

فقد ألف مجلسا للحكومة يسمى الديوان العالي ومقره القلعة، وكان يتداول مع أعضائه في الشؤون المتعلقة بالحكومة قبل الشروع في تنفيذها، ورئيس هذا الديوان يلقب بكتخدا بك أو كتخدا باشا وهو بمثابة وكيل الباشا أو نائبه، وله سلطة واسعة المدى في كافة شؤون الحكومة، وكان بمثابة رئيس الوزراء ووزير الداخلية، وصار هذا الديوان يعرف على مدى السنين بالديوان الخديوي وسمى أيضا وقتا ما ديوان المعاونة وألف على التعاقب لكل فرع من فروع الحكومة مجلسا أو ديوانا يختص به، فكان هناك ديوان للحرية (الجهادية)، وديوان للبحرية، وديوان للتجارة والشؤون الخارجية، وديوان للمدارس (المعارف العمومية) وديوان للأبنية وآخر للأشغال، وكانت هذه الدواوين بمثابة فروع وأقسام للديوان العالي.

ولما تقدمت شؤون الحكومة ألف سنة ١٨٣٤ مجلس دعاه المجلس العالي، يتألف من نظار الدواوين ورؤساء المصالح واثنين من العلماء يختارهما شيخ الجامعة الأزهر، واثنين من التجار يختارهما كبير تجار العاصمة، واثنين من ذوي المعرفة بالحسابات واثنين من الأعيان من كل مديرية من مديريات القطر المصري ينتخبهما الأهالي.

وعين لرئاسة هذا المجلس عبدى شكرى بك باشا أحد خريجي المجلس النابيين عن التجار والعلماء والمديريات سنة واحدة.

وغنى عن البيان أن هذه المجالس أو الدواوين لم تكن على درجة كبيرة من الرقى وحسن النظام، لكنها كانت الخطوة الأولى لنظام حكومي لم تعرف البلاد مثله من قبل حيث كانت الفوضى ضاربة أطنابها في مختلف نواحي الحكم.

قال الدكتور كلوت بك في هذا الصدد: "من المحقق أن هذه الهيئات الحكومية لم تبلغ درجة الإتقان لكن ينبغي ملاحظة ما بذله محمد علي من الجهود في هذا السبيل وما بثه من روح النظام وتقدير أوضاعه وما أظهره من سداد النظر وصدق العزيمة في وضع النظام الإداري الحكومي ولا ريب أنه إذا توافر عنده الوقت الكافي وتخلص من مشاغله الحالية وأخرجت المدارس عددا "كافيا من الأكفاء سيضع لمصر نظاما دستوريا ثابتا يكون قد بحثه ونفذه بما عهد فيه من الحكمة".

مجلس المشورة سنة ١٨٢٩

كانت المجالس المتقدمة مجالس حكومية تنفيذية تتألف في الجملة من كبار الموظفين، ولم تكن هيئات شعبية تمثل طبقات الأمة

أو يصح اعتبارها نواة لنظام نيابى أو شبه نيابى، ولكن هيئة واحدة ألفها محمد على سنة ١٨٢٩ يصح أن تعد نواة لنظام شورى وهى (مجلس المشورة) ويتألف من كبار موظفى الحكومة والعلماء وأعيان القطر المصرى برئاسة إبراهيم باشا، وهذا المجلس يشبه فى عدد أعضائه وتمثيلهم لمختلف الطبقات يكون جمعية مؤلفة من ١٥٦ عضوا منهم ٣٣ من كبار الموظفين والعلماء و ٢٤ من مأمورى الأقاليم و ٩٩ من كبار أعيان القطر المصرى وهو من جهة التمثيل أفضل من الديوان العمومى الذى أنشأه نابليون فى عصر الحملة الفرنسية، فإن هذا الديوان كان مؤلفا من أعيان وتجار القاهرة فقط، وهو أقرب فى تشكيله إلى الديوان العام الذى أسسه نابليون أيضا إذ كان مؤلفا من العلماء والأعيان النابيين عن مختلف مديريات القطر المصرى أما من جهة السلطة فلم يكن لمجلس المشورة سوى سلطة استشارية، وكذلك الديوان العمومى والديوان العام فى عهد الحملة الفرنسية، وكانت مشورته مقصورة على مسائل الإدارة والتعليم والأشغال العمومية، وما يقترحه الأعضاء فى هذا الصدد مما ترشدهم إليه اختباراتهم، وينظر فى الشكايات التى تقدم إليه، وينعقد مرة واحدة فى السنة ويجوز أن يستمر الانعقاد عدة جلسات.

أعضاء مجلس المشورة

كان الذين انتخبوا لعضوية مجلس المشورة من رؤساء العشائر والعائلات وكبار الأعيان البارزين فى القاهرة والأقاليم وقد ذكرت جريدة الوقائع نبأ انعقاد مجلس المشورة لأول مرة، فقالت أنه اجتمع عصر يوم ٣ ربيع الأول سنة ١٢٤٥ (٢٠ سبتمبر سنة ١٨٢٩) فى قصر إبراهيم باشا (القصر العالى) وتحت رئاسته، وحضر الاجتماع جميع الأعضاء، وعرض عليه كل الشؤون الخاصة بالأقاليم خصوصا ما كان موجودا منها بالديوان العالى.

بعض أعمال مجلس المشورة

يتبين من الاطلاع على ما نشرته الوقائع المصرية من قرارات مجلس المشورة نوع الأعمال التى كان يتداول فيها، فغالبيتها كان خاصا بالإدارة والتعليم والأشغال والقضاء، ومعظم قراراته كان بناء على اقتراحات الأعضاء الموظفين فيه ومما بلغت النظر أن أول قرار له فى أولى جلساته كان خاصا بالتعليم، إذ قرر إعداد مكتب لتعليم كتبة الديوان اللغتين العربية والتركية، وأحوال الفلاحة وتعيين محمد أفندى دويدار ناظرا لهذا المكتب، والشيخ مصطفى مدرسا للغة العربية، وقرر أنه كلما يتم تعليم عدد من كتبة الديوان يرسلون إلى الأقاليم ويجئ خلفهم لتعليمهم ثم إرسالهم "ويستمر العمل حتى يصير القائمون بالعمل فيهم الكفاءة لإدارة مصالح الحكومة". فالقرار كما ترى مفيد وحكيم، إذ هو يرمى الى ترقية المستوى التعليمى لكتبة الدواوين وإرسال من يتم تعليمهم الى الأقاليم حتى يشغلوا الوظائف عن جدارة واستحقاق، وذلك هو عين الصواب.

القانون الأساسى سنة ١٨٣٧

وفى سنة ١٨٣٧ وضع محمد على باشا قانونا أساسيا يعرف بقانون (السياسة) أحاط فيه بنظام الحكومة واختصاص كل مصلحة من مصالحها العامة، وقد حصر السلطة فى سبعة دواوين وهى:
أولا: الديوان الخديو، وينظر فى شؤون الحكومة الداخلية العامة وله سلطة قضائية إذ كان يفصل فى بعض الدعاوى الجنائية، فقد ورد فى لائحة تأسيسية أنه يختص بالضبط والربط فى مدينة القاهرة والفصل فى الخصومات والشكايات التى ترفع إليه، وكان له الإشراف والرئاسة على عدة مصالح، منها مصلحة الأبنية (المباني) وفروعها، والمخيز الملكى، والكيلار العام (إدارة المخصصات العذائية للباشا)، والسلكانة، والقوافل، وديوان المواشى، وترسانة بولاق، والمستشفيات الملكية، والروزنامة (إدارة أموال الميرى) وبيت المال، والأوقاف المصرية، والتمرخانة، وجبال المرمر، ومحاجر طره، وأثر النبي، ومهمات ترعة المحمودية، وخزينة الأمتعة، والبوستان، وأمور الأحكام بالإسكندرية.
ثانيا: ديوان الإيرادات، وهو قسمان، أحدهما يختص بحسابات كافة المديريات وجزيرة كريد، والحجاز والسودان، والثانى يختص بإيراد مدينتى مصر والإسكندرية، والكمارك والمقاطعات والزمامات، وكان لهذين القسمين مفتشون يعرفون بمفتشى الأقاليم للتفتيش على المصالح.

الحياة السياسية فى عصر محمد على

كانت الحكومة المصرية على عهد محمد على حكومة مطلقة تسود فيها قاعدة حكم الفرد، ولكن الفارق بينها وبين ما كانت عليه فى عصر المماليك أن محمد على باشا وضع نظاما لإدارتها، فحل هذا النظام محل الفوضى والارتباك، فهو وإن كان يعد من

دعاة الحكم المطلق (وهذه نقطة ضعف فى تاريخه) إلا أن ميزته انه كانت لديه فكرة النظام والإصلاح كما أنه كان يميل إلى مشاورة مستشاريه فى الأمور قبل إبرامها.

الدواوين

فقد ألف مجلساً للحكومة يسمى الديوان العالى ومقره القلعة، وكان يتأول مع أعضائه فى الشؤون المتعلقة بالحكومة قبل الشروع فى تنفيذها، ورئيس هذا الديوان يلقب بكتخدا بك أو كتخدا باشا وهو بمثابة وكيل الباشا أو نائبه، وله سلطة واسعة المدى فى كافة شؤون الحكومة، وكان بمثابة رئيس الوزراء ووزير الداخلية، وصار هذا الديوان يعرف على مدى السنين بالديوان الخديوى وسمى أيضا وقتنا ما ديوان المعاونة وألف على التعاقب لكل فرع من فروع الحكومة مجلسا أو ديوانا يختص به، فكان هناك ديوان للحرية (الجهادية)، وديوان للبحرية، وديوان للتجارة والشؤون الخارجية، وديوان للمدارس (المعارف العمومية) وديوان للأبنية وآخر للأشغال، وكانت هذه الدواوين بمثابة فروع وأقسام للديوان العالى.

ولما تقدمت شؤون الحكومة ألف سنة ١٨٣٤ مجلس دعاه المجلس العالى، يتألف من نظار الدواوين ورؤساء المصالح واثنين من العلماء يختارهما شيخ الجامعة الأزهر، واثنين من التجار يختارهما كبير تجار العاصمة، واثنين من ذوى المعرفة بالحسابات واثنين من الأعيان من كل مديرية من مديريات القطر المصرى ينتخبهما الأهالى. وعين لرئاسة هذا المجلس عبدى شكرى بك باشا أحد خريجي المجلس النابيين عن التجار والعلماء والمديريات سنة واحدة وغنى عن البيان أن هذه المجالس أو الدواوين لم تكن على درجة كبيرة من الرقى وحسن النظام، لكنها كانت الخطوة الأولى لنظام حكومى لم تعرف البلاد مثله من قبل حيث كانت الفوضى ضاربة أطنابها فى مختلف نواحي الحكم قال الدكتور كلوت بك فى هذا الصدد: "من المحقق أن هذه الهيئات الحكومية لم تبلغ درجة الإتقان لكن ينبغى ملاحظة ما بذله محمد على من الجهود فى هذا السبيل وما بثه من روح النظام وتقدير أوضاعه وما أظهره من سداد النظر وصدق العزيمة فى وضع النظام الإدارى الحكومى ولا ريب أنه إذا توافر عنده الوقت الكافى وتخلص من مشاغله الحالية وأخرجت المدارس عددا "كافيا من الأكفاء سيضع لمصر نظاما دستوريا ثابتا يكون قد بحثه ونفذه بما عهد فيه من الحكمة".

مجلس المشورة سنة ١٨٢٩

كانت المجالس المتقدمة مجالس حكومية تنفيذية تتألف فى الجملة من كبار الموظفين، ولم تكن هيئات شعبية تمثل طبقات الأمة أو يصح اعتبارها نواة لنظام نيابى أو شبه نيابى، ولكن هيئة واحدة ألفها محمد على سنة ١٨٢٩ يصح أن تعد نواة لنظام شورى وهى (مجلس المشورة) ويتألف من كبار موظفى الحكومة والعلماء وأعيان القطر المصرى برئاسة إبراهيم باشا، وهذا المجلس يشبه فى عدد أعضائه وتمثيلهم لمختلف الطبقات يكون جمعية مؤلفة من ١٥٦ عضوا منهم ٣٣ من كبار الموظفين والعلماء و ٢٤ من مأمورى الأقاليم و ٩٩ من كبار أعيان القطر المصرى وهو من جهة التمثيل أفضل من الديوان العمومى الذى أنشأه نابليون فى عصر الحملة الفرنسية، فإن هذا الديوان كان مؤلفا من أعيان وتجار القاهرة فقط، وهو أقرب فى تشكيله إلى الديوان العام الذى أسسه نابليون أيضا إذ كان مؤلفا من العلماء والأعيان النابيين عن مختلف مديريات القطر المصرى. أما من جهة السلطة فلم يكن لمجلس المشورة سوى سلطة استشارية، وكذلك الديوان العمومى والديوان العام فى عهد الحملة الفرنسية، وكانت مشورته مقصورة على مسائل الإدارة والتعليم والأشغال العمومية، وما يقترحه الأعضاء فى هذا الصدد مما ترشدهم إليه اختباراتهم، وينظر فى الشكايات التى تقدم إليه، وينعقد مرة واحدة فى السنة ويجوز أن يستمر الانعقاد عدة جلسات.

أعضاء مجلس المشورة

كان الذين انتخبوا لعضوية مجلس المشورة من رؤساء العشائر والعائلات وكبار الأعيان البارزين فى القاهرة والأقاليم وقد ذكرت جريدة الوقائع نبأ انعقاد مجلس المشورة لأول مرة، فقالت أنه اجتمع عصر يوم ٣ ربيع الأول سنة ١٢٤٥ (٢٠ سبتمبر سنة ١٨٢٩) فى قصر إبراهيم باشا (القصر العالى) وتحت رئاسته، وحضر الاجتماع جميع الأعضاء، وعرض عليه كل الشؤون الخاصة بالأقاليم خصوصا ما كان موجودا منها بالديوان العالى.

بعض أعمال مجلس المشورة

ينبى من الاطلاع على ما نشرته الوقائع المصرية من قرارات مجلس المشورة نوع الأعمال التى كان يتداول فيها، فغالبيتها كان خاصا بالإدارة والتعليم والأشغال والقضاء، ومعظم قراراته كان بناء على اقتراحات الأعضاء الموظفين فيه.

ومما يلفت النظر أن أول قرار له في أولى جلساته كان خاصا بالتعليم، إذ قرر إعداد مكتب لتعليم كتبة الديوان اللغتين العربية والتركية، وأحوال الفلاحة وتعيين محمد أفندى دويدار ناظرا لهذا المكتب، والشيخ مصطفى مدرسا للغة العربية، وقرر أنه كلما يتم تعليم عدد من كتبة الديوان يرسلون إلى الأقاليم ويجي خلفهم لتعليمهم ثم إرسالهم "ويستمر العمل حتى يصير القائمون بالعمل فيهم الكفاءة لإدارة مصالح الحكومة". فالقرار كما ترى مفيد وحكيم، إذ هو يرمى إلى ترقية المستوى التعليمي لكتبة الدواوين وإرسال من يتم تعليمهم إلى الأقاليم حتى يشغلوا الوظائف عن جدارة واستحقاق، وذلك هو عين الصواب.

القانون الأساسي سنة ١٨٣٧

وفي سنة ١٨٣٧ وضع محمد على باشا قانونا أساسيا يعرف بقانون (السياسة) أحاط فيه بنظام الحكومة واختصاص كل مصلحة من مصالحها العامة، وقد حصر السلطة في سبعة دواوين وهي:

أولا: الديوان الخديو، وينظر في شؤون الحكومة الداخلية العامة وله سلطة قضائية إذ كان يفصل في بعض الدعاوى الجنائية، فقد ورد في لائحة تأسيسية أنه يختص بالضبط والربط في مدينة القاهرة والفصل في الخصومات والشكايات التي ترفع إليه، وكان له الإشراف والرئاسة على عدة مصالح، منها مصلحة الأبنية (المباني) وفروعها، والمخبز الملكي، والكيلار العامر (إدارة المخصصات العذائية للباشا)، والسلخانة، والقوافل، وديوان المواشي، وترسانة بولاق، والمستشفيات الملكية، والروزنامة (إدارة أموال الميرى) وبيت المال، والأوقاف المصرية، والتمرخانة، وجبال المرمر، ومحاجر طره، وأثر النبي، ومهمات ترعة المحمودية، وخزينة الأمتعة، والبوستان، وأمور الأحكام بالإسكندرية.

ثانيا: ديوان الإيرادات، وهو قسمان، أحدهما يختص بحسابات كافة المديريات وجزيرة كريد، والحجاز والسودان، والثاني يختص بإيراد مدينتي مصر والإسكندرية، والكمارك والمقاطعات والزمادات، وكان لهذين القسمين مفتشون يعرفون بمفتشي الأقاليم للتنقيب على المصالح